منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون لأفريقيا

لواندا، أنغولا، 3 – 7 مايو/ أيار 2010

بيان المدير العام

فخامة الرئيس،
دولة رئيس الوزراء،
أصحاب المعالي الوزراء،
السيدات والسادة المندوبين،
أصحاب السعادة،
سيداتي وسادتي،

يشرفني ويسرني بالغ السرور أن أكون بينكم اليوم في مدينة لواندا الجميلة لحضور مؤتمر المنظمة الإقليمي السادس والعشرين لأفريقيا.

وأود، بالأصالة عن المنظمة، وباسمنا جميعا، الإعراب عن العرفان لرئيس جمهورية أنغولا، صاحب الفخامة José Eduardo Dos Santos، ولحكومته وشعب أنغولا لحسن استقبالهم لهذا المؤتمر ولما أبدوه من كرم الضيافة.

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وفي الإقليم

يضطلع هذا المؤتمر بأعماله والستار لم يسدل بعد على الأزمة المالية والاقتصادية الخطيرة التي يشهدها. ولقد أدت هذه الأزمة، في العديد من البلدان، إلى انكماش اقتصادي يطال على وجه الخصوص أشد فئات السكان فقرا. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.1 مليار نسمة في سنة 2050. وينبغي أن يزيد إنتاج المواد الغذائية بنسبة 70 في المائة في العالم وأن يتضاعف في البلدان النامية حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات الغذائية اللازمة عن ذلك. وقد وصل عدد من يعانون الجوع في العالم الآن إلى أكثر من مليار نسمة، أي بزيادة 105 ملايين نسمة على سنة 2008: فسدس البشرية يعاني الجوع وسوء التغذية إذن.

وهناك، في أفريقيا جنوب الصحراء، 265 مليون شخص يعانون سوء التغذية، كما أن 30 في المائة من سكان الإقليم يعانون الجوع وذلك منذ سنة 2009. ومن البديهي أن هذه الحالة تقتضي أن نوجه إليها كل اهتمامنا على وجه السرعة.

وقد التزم مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، الذي عقد في روما في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة، بالقضاء على الجوع في العالم.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من اجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة فى عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: WWW.FAO.ORG

ولقد زاد اندماج البلدان النامية في الأنشطة المالية والتجارية على الصعيد العالمي بفعل عولمة الاقتصادات. وقد زادت هذه الظاهرة من تعرضها للصدمات التي تشهدها الأسواق الدولية، مع الحد المعمم من تدفقاتها المالية والتجارية، فضلا عن الأموال المتاحة لبرامج التنمية فيها.

غير أن الأزمة سمحت بوضع الزراعة والأمن الغذائي في قلب سياسات وبرامج التنمية الوطنية والإقليمية، وبمواجهة العقد الجديد بمزيد من التفاؤل. ومن شأن هذا الترتيب الجديد للأولويات أن يتيح الفرصة لدعم صغار المنتجين وتعزيز الزراعة الأسرية.

التنمية الزراعية في الإقليم في الفترة 2008-2009

إن أفريقيا غنية بالأراضي الزراعية والمياه والأيدي العاملة، ويمكنها، بتنفيذ السياسات المناسبة، أن تزيد الإنتاج الزراعي والدخول والأمن الغذائي فيها. وتمثل أفريقيا ما يتراوح بين 2 و3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي؛ ويمثل الناتج المحلي الإجمالي الزراعي فيها ما يربو قليلا على 5 في المائة من مجموع هذا الناتج على الصعيد العالمي، أما تجارتها في المنتجات الزراعية فتقل عن 2 في المائة من التجارة العالمية مع اتجاهها إلى الهبوط. ومازالت الزراعة خارج نطاق أولويات الإقليم رغم أنها تستخدم 57 في المائة من اليد العاملة وتمثل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و11 في المائة من الصادرات.

وتظل الزراعة هي مفتاح التصنيع المقبل والحد من الفقر. وهي تمارس، على الاقتصاد، أثرا مضاعفا يتراوح ما بين 1.5 في المائة و2.7 في المائة. وقد زاد الإنتاج الزراعي في الإقليم بالاعتماد خصوصا على التوسع في الأراضي المزروعة التي زادت بما يتراوح بين 7 و20 في المائة خلال السنوات العشرين الماضية.

وما برحت الواردات الزراعية، منذ السبعينيات، تزيد بأسرع من الزيادة في الصادرات. وتصبح أفريقيا أكثر فأكثر مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية. وهي تنفق سنويا نحو 33 مليار دولار أمريكي على الواردات الزراعية، وهي واردات غذائية أساسا، في حين ظلت قيمة الصادرات عند مستوى يتراوح بين 14 و15 مليار دولار أمريكي.

المحاصيل

أنتج إقليم أفريقيا، في سنة 2008، 153.3 مليون طن من الحبوب، أي بزيادة 12 في المائة تقريبا عن السنة السابقة. وتشير التوقعات إلى أن إنتاج الحبوب في القارة يمكن أن يصل، في سنة 2009، إلى 160 مليون طن.

التربية الحيوانية

تمثل التربية الحيوانية 35 في المائة من الإنتاج المحلي الإجمالي في الإقليم، أي 4.4 في المائة من القيمة العالمية لهذه المنتجات. وقد ظل معدل النمو في إنتاج اللحوم والألبان والبيض يتراوح بين 2 و3 في المائة، في حين سجل هذا المعدل في البلدان النامية أكثر من 4 في المائة في المتوسط سنويا.

ورغم أن أفريقيا هي القارة التي تحتكم على أكبر قدر من موارد العلف الحيواني، فإنها لم تتبع نفس وتيرة تنمية التربية الحيوانية المشاهدة في القارات الأخرى. وقد ظل نمو هذا القطاع أقل من النمو السكاني، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء.

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

ظل الإنتاج السمكي راكدا عند مستوى 8 ملايين طن في السنة تقريبا، مع كون صغار المنتجين يمثلون 90 في المائة من المجموع. وتمثل الأسماك المصدر الرئيسي للبروتين بالنسبة لأغلبية سكان أفريقيا، إلا أن متوسط استهلاكه للفرد لا يبلغ سوى 7.6 كلغم في السنة، أي نصف المتوسط العالمي. كذلك فإن أفريقيا هي الإقليم الوحيد في العالم الذي يتناقص فيه استهلاك الأسماك.

لم تسهم تربية الأحياء المائية، تاريخيا، إلا بصورة متواضعة في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في الإقليم. إلا أن إعادة توجيه الاستثمارات إلى تربية الأحياء المائية في أفريقيا، التي نمت بدرجة كبيرة، أدى إلى زيادة توافر الأسماك المستزرعة في الأسواق المحلية للإقليم.

قطاع الغابات

يوجد في أفريقيا الآن نحو 674 مليون هكتار من الغابات، أي 17 في المائة من المساحة العالمية للغابات. إلا أن الإقليم يسجل خسائر كبيرة في هذا المجال. ففي عشر سنوات، أي من سنة 2000 إلى سنة 2010، تناقصت مساحة الغابات في الإقليم بمعدل 3.4 مليون هكتار (أي 0.49 في المائة) سنويا.

لذلك فمن الأمور الملحة أن يجري اعتماد استراتيجيات مناسبة وآليات جديدة لمكافحة مشكلات تدهور الغابات وإزالتها في الإقليم.

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

التحديات الرئيسية التي يواجهها الإقليم

ما زالت أسباب انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا هي نفس الأسباب التي عددتها إبان المؤتمر الإقليمي الماضي المعقود سنة 2008 في نيروبي. ويمثل التحكم في المياه العامل الحاسم في تأمين الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية في أفريقيا حيث يقل الاستهلاك عن 4 في المائة من الموارد المائية المتجددة، مقابل 20 في المائة في آسيا. وتعتمد الزراعة الأفريقية، في 93 في المائة من الأراضي القابلة للزراعة، على أمطار لا يمكن التنبؤ بمعدلها، مع اقتران ذلك بمخاطر جفاف متزايدة بسبب تغير المناخ.

ويعتبر استخدام المدخلات الحديثة غير كاف للغاية. فأفريقيا لا تستخدم في المتوسط سوى 16 كلغم من السماد للهكتار، مقابل 153 كلغم في أمريكا الجنوبية و162 كلغم في آسيا. ويقل المعدل حتى عن ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يقتصر على 9 كيلوغرامات للهكتار. واستخدام البذور المحسنة، وهي أساس الثورة الخضراء في آسيا وأمريكا اللاتينية، نادر في أفريقيا التي لا يخضع فيها سوى ثلث البذور لنظام لرقابة البذور واعتمادها. وتفتقر القارة إلى البنية الأساسية

للنقل ووسائل التخزين والتكييف. ومستوى الطرق الريفية فيها هو مستوى هذه الطرق في الهند في سبعينيات القرن الماضي. ويمكن لخسائر المحصول أن تصل إلى ما يتراوح بين 40 و60 في المائة بالنسبة لمحاصيل معينة. إضافة إلى ذلك، فإن الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود تشكل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي في أفريقيا.

إن قصور الاستثمار في الزراعة هو السبب العميق لتخلف قطاع الزراعة وللجوع في أفريقيا. وقد هبطت نسبة المعونة الإنمائية الرسمية العالمية المخصصة للزراعة والغابات ومصايد الأسماك من 19 في المائة في سنة 1980 إلى 5 في المائة في الوقت الراهن. وعدد البلدان التي تخصص ما لا يقل عن 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية للزراعة والتنمية الريفية، على سبيل الاستجابة لإعلان مابوتو لسنة 2003، يقتصر على تسعة بلدان فحسب. ومن بواعث التشجيع، في هذا الصدد، ملاحظة التغيير السياسي الذي أعلن لصالح زيادة إنتاج صغار المزارعين في البلدان النامية التي تعاني من العجز الغذائي خلال اجتماع مجموعة الـ 8 في لاكويلا في شهر يوليو/تموز 2009، وإبان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي المعقود في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بدعوة من المنظمة. وقد التزم رؤساء الدول والحكومات بتحقيق زيادة كبيرة في نسبة المعونة الإنمائية المخصصة للزراعة والأمن الغذائي، بناء على الطلبات المقدمة من البلدان.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

يسعدني ملاحظة اعتماد عدد متزايد من البلدان للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، الذي عملنا جميعا من أجله بلا كلل. وفي هذا الإطار، فإن المنظمة تسهم في تحديث الاستراتيجيات الوطنية لتنمية قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي. ويحتاج تنفيذ البرنامج الشامل إلى استثمار سنوي يبلغ نحو 25 مليار دولار أمريكي. وقد أسفرت اجتماعات الموائد المستديرة للبرنامج الشامل، في تاريخه، عن توقيع اتفاقات تخص 18 بلدا أفريقيا. وقد أسهمت المنظمة في إعداد هذه الاتفاقات. وهي تقدم أيضا المساعدة المطلوبة لإعداد خطط الاستثمارات المقابلة لهذه الاتفاقات في العديد من البلدان. وسوف تستجيب المنظمة للطلبات التي تقدمها بلدان أخرى راغبة في الحصول على مساعدة المنظمة في العمليات التي تضطلع بها بعد توقيع الاتفاقات المذكورة.

التحديات العالمية والإقليمية

على الأمن الغذائي التصدي لمجموعة من التحديات الجديدة: تغير المناخ، وزيادة الطلب كما ونوعا، ومنافسة إنتاج الوقود الحيوي الذي زاد بأكثر من ثلاثة أمثال في الفترة من 2000 إلى سنة 2008. ويضاف إلى كل ذلك النمو السكاني السريع، واتساع المناطق الحضرية والهجرة، والأمراض الحيوانية والنباتية، ومسألة تقلب أسعار السلع الزراعية.

(تغير المناخ والطاقة البيولوجية)

إن التخفيف من أثر تغير المناخ سيتوقف، إلى حد بعيد، على التقدم المحرز في إنتاج الأنواع النباتية والسلالات الحيوانية الأكثر تكيفا لتطور النظام الإيكولوجي وفي توجيه الاستثمارات إلى الري والبنى الأساسية الريفية وتلك المتعلقة بالاتصالات، فضلا عن الإدارة

المستدامة للموارد. وتقوم المنظمة بتشجيع استخدام تقنيات الصون الزراعية التي تثري التربة بالمواد العضوية وتزيد من رطوبتها ومن احتجاز الكربون.

ويمكن لإنتاج الطاقة البيولوجية في الأوضاع المناسبة أن يسهم في تحسين دخل سكان الريف. إلا أن ذلك يقتضي توخي الحذر في اعتماد السياسات واللوائح التي تحقق التوازن بين الأمن الغذائي وإنتاج الوقود البيولوجي على نطاق واسع.

وفي مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ، والذي عقد في شهر ديسمبر/كانون الأول 2009، تعهدت البلدان المتقدمة بإتاحة موارد إضافية، في حدود 30 مليار دولار أمريكي، للفترة 2010-2012، لصالح البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة وأفريقيا، مع توزيع هذه الموارد بصورة متوازنة بين التكيف لتغير المناخ من جهة، وتخفيف وطأته من جهة أخرى. وينص الاتفاق الجديد على إنشاء "صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ" كأداة تنفيذية للآلية المالية للإتفاقية. وعلى هذا الصندوق أن يدعم المشروعات والبرامج والسياسات وغيرها من الأنشطة التي تنفذ في البلدان النامية للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز القدرات واستحداث ونقل التكنولوجيا المتصلة به.

(الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية)

أدت الزيادة الهائلة في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة 2007-2008 والانكماش الاقتصادي العالمي إلى زيادة مستويات الفقراء وانعدام الأمن الغذائي في كثير من البلدان الأفريقية التي يخصص فيها أكثر من 50 في المائة من الدخل الأسري للغذاء. وتفيد عمليات التقييم الأخيرة الخاصة بالبلدان المعرضة للطوارئ الغذائية في العالم أن 21 بلدا من هذه البلدان، البالغ عددها 33 بلدا، يقع في أفريقيا.

وفي إطار المبادرة الخاصة بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، المطروحة في شهر ديسمبر/كانون الأول 2007، استفاد 35 بلدا أفريقيا من المساعدة التقنية والمالية المقدمة من موارد المنظمة بما مجموعه 15.7 مليون دولار أمريكي. وساهم الاتحاد الأوروبي، عن طريق المرفق الغذائي، بمبلغ في حدود 317.5 مليون دولار أمريكي في تحسين فرص الفلاحين في الحصول على المدخلات والخدمات الجيدة. وسيستفيد من هذه المبادرة عدد من البلدان الأفريقية.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

جدول أعمال المؤتمر

سوف يتم إعلامكم في هذا المؤتمر السادس والعشرين بأنشطة المنظمة، كما ستتاح لكم الفرصة لدراسة المسائل التي لها تأثيرها على الملايين من البشر في الإقليم. وسيناقش المؤتمر أيضا المواضيع ذات الأولوية الآتية:

- دعم منظمة الأغذية والزراعة للتنفيذ المعجل للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛
- آثار المناخ بالنسبة للأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛
- تنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة في ما يتعلق بمسألة شبكة المكاتب الميدانية للمنظمة؛
- إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

إضافة إلى ما تقدم نُظم، على هامش المؤتمر، منتدى عن الاستثمار في الزراعة في أفريقيا. وسوف تقدم لكم أيضا معلومات عن نتائج بعض العمليات الإقليمية الأخيرة مثل الهيئات المعنية بالإحصاءات الزراعية، ومصايد الأسماك، والغابات.

إصلاح المنظمة

تشهد المنظمة اليوم أعمق عملية إصلاح في منظومة الأمم المتحدة. وهي في سبيلها إلى تجديد أساليب عملها، فضلا عن طريق اضطلاعها بالمهمة المنوطة بها وتقديم خدماتها إلى البلدان الأعضاء.

وكان تنفيذ خطة العمل الفورية هدفا رئيسيا للدول الأعضاء والأمانة معا وذلك منذ أن اعتمدها المؤتمر في دورته الخاصة المعقودة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وتخص الإجراءات الرئيسية لخطة العمل الفورية النقاط الآتية أساسا:

- اعتماد إطار تخطيط وثقافة جديدة موجهين إلى النتائج؛
- اللامركزية وزيادة تفويض السلطة؛
- الترشيد التنظيمي؛
- تحسين إدارة الموارد البشرية؛
- زيادة فعالية الحوكمة.

ومنذ شهر يناير/كانون الثاني الماضي، أصبحت المكاتب الإقليمية تتولى مسؤولية الإشراف على الميزانية والبرنامج للموظفين التقنيين في الإقليم. وسوف تتولى تدريجيا إدارة الأعمال التقنية للمكاتب القطرية. فضلا عن ذلك، تم تدريب موظفي المكاتب الإقليمية لتولي مسؤولية برنامج التعاون التقني.

وتيسيرا لاتساق هيكلنا الإداري مع الإطار المستند إلى النتائج، بدأت إعادة تنظيم كاملة لهيكل المقر في سنة 2009 وينبغي أن تنتهي في سنة 2012.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لهذه العملية في إلغاء 40 وظيفة برتبة مدير بغية تخفيف هيكل المنظمة والهرم الإداري فيها.

وسيشرح الرئيس المستقل للمجلس، بمزيد من التفصيل، الإجراءات الجارية في هذا الإطار، لا سيما على مستوى ممثلي الدول الأعضاء.

إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

اعتمد مؤتمر المنظمة إبان دورته السادسة والثلاثين، المعقودة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، إصلاحا مهما آخر، هو إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي بالاعتماد على الهياكل والبرامج القائمة بالفعل وباستثارة عقد شراكات فعالة.

وتتسم مهمة اللجنة بعد إصلاحها بالخصائص الآتية:

- إتاحة منتدى عالمي للمناقشات بغية تيسير تلاقي الآراء بشأن أسباب انعدام الأمن الغذائي ونتائجه وطرائق العمل في هذا المجال.
- آلية تنسيق على الصعيد العالمي للجهود الرامية إلى القضاء على الجوع بغية كفالة اتساق وفعالية الإجراءات المتخذة على الأجل الطويل؛
- قاعدة علمية راسخة: تشمل اللجنة في صورتها الجديدة مجموعة خبراء رفيعة المستوى تتيح اتخاذ القرارات المناسبة عن طريق توفير دراسات وتحليلات موضوعية وغير منحازة؛
- انفتاح كبير: سوف تمثل فيها جميع الأطراف المعنية - الحكومات، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والشركاء الاقتصاديون والماليون، والمنظمات المهنية الزراعية، والقطاع الزراعي، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني.

لكن حتى تكون اللجنة عملية دولية حكومية رفيعة المستوى لاتخاذ القرارات ولها مشروعية سياسية بالتالي، فمن المهم أن يكون تمثيل الحكومات في اجتماعاتها على المستوى الوزاري. ويجدر التأكيد في هذا الصدد على أن مشاركة وزارات التعاون والتنمية، إضافة إلى الوزارات والإدارات الفنية المختصة، تعد ضرورية أيضا لمناقشة المسائل الاقتصادية والمالية المهمة.

ولا بد من أن يجري، على المستوى القطري، إقامة شراكة، تحت سلطة الحكومات، تستند إلى المجموعات المواضيعية والاتحادات الوطنية للأمن الغذائي اللازم تعزيزه. وينبغي لهاتين الآليتين أن تقدما الدعم للسلطات الوطنية المسؤولة عن التوزيع والاستخدام الحصيفين لموارد الميزانية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة المقدمة من القطاع الخاص.

وهكذا، فإن لجنة الأمن الغذائي العالمي الجديدة ومجموعة الخبراء الرفيعة المستوى التابعة لها، والآليات ذات الصلة على الصعيد الوطني، ستكونان بمثابة قاعدة تقوم عليها الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي.

الخلاصة

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة، سيداتي وسادتي،

هناك خمس سنوات فقط تفصلنا عن سنة 2015، ذلك الموعد الذي حددته 192 حكومة عضوا في المنظمة، في سنة 1996، لتخفيض عدد ضحايا الجوع إلى النصف.

وما زلت مقتنعا بأنه يمكن لأفريقيا، بالإرادة السياسية والحوكمة الجيدة، أن تنمي الزراعة فيها على نحو يتيح توفير الغذاء المناسب لأبنائها. وهذه الإرادة السياسية التي أعرب عنها إعلان مابوتو في سنة 2003، وكرر الإعراب عنها إعلان أبوجا، لسنة 2006، بشأن الأمن الغذائي، والتي عبرت عنها مختلف خطط تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ينبغي أن تترجم إلى برامج متسقة وواقعية ويمكن تنفيذها بسرعة تحقيقا للأهداف المحددة.

إن مشكلة انعدام الأمن الغذائي قضية سياسية. فالقرارات التي تتخذها الحكومات هي التي تحدد توزيع الموارد على القطاعات. وإني لأشعر بالارتياح للرؤية التي عبر عنها الرئيس الحالي

لجمعية الاتحاد الأفريقي، صاحب الفخامة Bingu Wa Mutharika، رئيس جمهورية ملاوي، في البيان الذي أدلى به عند تسلمه مهام هذا المنصب. فقد وضع أقرانه أمام التحدي المتمثل في الانتقال من القول إلى الفعل مع تركيز الأولوية في القارة على الزراعة والأمن الغذائي، حتى لا يتعرض أي طفل أفريقي، في غضون خمس سنوات، للموت من الجوع وسوء التغذية.

وبدعمكم، فإن المنظمة ستستمر، وفاء منها بمهمتها، في تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء فيها من أجل وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج ترمي إلى التغلب على التحدي المتمثل في انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا وغيرها من أرجاء العالم.

أشكركم على جميل إصغائكم وأتمنى لكن النجاح كله في أعمالكم.